

الاستبداد والمستبد والمجتمع في فكر الكواكبي

محمد جمال طحان (*)

تمهيد

إنَّ من أصعب الأمور على الإنسان الدخول في حوار مع شخص غائب - حاضر. غائب من حيث انعدام إمكانيته في الردِّ علينا إذا أخطأنا فهمه، أو وصلنا مرحلة الشطط في تفنيد ما ظننا أنَّه يرمي إليه من خلال ما طرحه. حاضر من خلال مواصلة تأثيره فينا، وإثارة تفكيرنا حول مواضيع لم تزل تشغلنا، حتى بعد غيابه. وهذا ما يمنحه استمراراً يمتدُّ في داخلنا، ثم يصل إلى مَنْ بعدنا، من خلالنا. والكواكبي واحد ممَّن يضعوننا وجهاً لوجه، أمام هذا الصعب، نظراً إلى أنَّه طرح أحدَّ الموضوعات صميمية والتصاقاً بحياتنا، فضلاً عن معالجته بطريقة يفتقر كثير منَّا إلى مقاربتها.

وضع الرجل أسئلة على طريق الاستفهام، منذ نحو قرن من الزمان، أجاب عن بعضها، وترك لنا مثلاً يُحتذى لمحاولة الإجابة عن بعضها الآخر. فهل نرى في ذلك تحدياً نُقرُّ أمامه بعجزنا، ونكتفي بمعاناة الشعوب بالإحباط المصطنع، مرتاحين إلى ممارسة الاسترخاء الفكري، والسكونية، أم أنَّنا نتخطى، نمتطي جواد الدعاوة الفكرية، نقفز قفزاً من فوق المحطات التي ينبغي علينا التوقف عندها طويلاً، ونتخطى فكره وعصره، ونقنع أنفسنا بأننا في خير عيم؟!

إنَّنا، إذا تأملنا الأمر ملياً، وقَلَّبناه على وجوهه، نرى أنَّنا لم نزل نعانى الزحف تحت الحجر، ولو أردنا أن ننفذ عنا الركام المتأنق، فإنه لا بدَّ لنا من متابعة الحوار، الذي بدأه مفكرون في القرن الماضي، نتابعه بكثير من الحب، وكثير من التفهّم. ونعتقد بأنَّ الأوان قد حان لكي نشجب - عملياً - غياب حضورنا، ونركب الصَّعب، موشَّحين

(*) باحث من الجمهورية العربية السورية.

بالنّيّات الطّيّبة تجاه كل من حاول وضع لبنة على طريق بناء الحضارة.

من هنا، لم نتهيّب من محاولة النظر في ما وضعه الكواكبي من تصوّر حول الاستبداد، فندلي بدلونا عمّا طرحه حول الاستبداد والمستبد والمجتمع، إلا أنّ ذلك لا يمنعنا من ملاحظة الظروف التي عالج الكواكبي فيها مسألة الاستبداد. فقد عاش فترة حرجة من واقع العالم العربي، إذ سيطر الاستبداد العثماني المستعمر على مقدّرات الشعب العربي، وزاد الناس جهلاً على جهلهم، مثبتاً واقع التخلف.

وفي أجواء خيم عليها الظلم والجهل والتخلف، حاول الكواكبي استقراء الأحداث، في حين لم يكن التاريخ يعني شيئاً، حتى بالنسبة إلى الدارسين الأكاديميين. ففي واقع سيطر فيه الجهل والأُمّية على أكثر الناس، كان الكواكبي واحداً ممن جاهدوا لتلقّف أفكار التحرّر الفرنسية الواردة، عن طريق حملات التدخّل في شؤون الشرق، من ناحية، وعن طريق العرب العائدين من بعثات علمية في الغرب، هذا فضلاً عن عودتهم إلى التراث المشرق، يقلّبونه مقارنين بين ما هم عليه من هوان وبين ما كان لأجدادهم من عزٍّ ومجد. وذلك لمواجهة الاستبداد الاستعماري الذي أصبح يؤرّق مضاجعهم بما يحيطهم به من جهل وتخلف وتهميش. ولمواجهة ذلك برزت اتجاهات متداخلة لدى المفكرين العرب. وإذا أردنا تحديد موقع الكواكبي من الاتجاهات، نلاحظ أنّه لا يمكننا تصنيفه مع الفئة ذات العقلية الدينية المتزمّنة، لأنه لم يرفض التجديد كلياً، بل على العكس، كان يطالب بإعادة فتح باب الاجتهاد، انطلاقاً من منابع الإسلام الأولى (القرآن - والسنة) وهو في هذا يتابع النهج الذي بدأه ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب. إلا أنّه ذهب إلى أبعد من ذلك، محاولاً التوفيق بين مفاهيم العقيدة الإسلامية ومقتضيات العصر الذي يمثّل الغرب المتقدم أحد جوانبه. إن الكواكبي لم ير في الغرب الحديث حضارة متقدمة لا شائبة فيها، وإنما الذي رآه إيجابياً فيها هو السعي الحثيث نحو العلم. أمّا ما مثّلت لديه الحضارة كاملة، فهي فترة الخلافة الإسلامية زمن الخلفاء الراشدين، إذ استطاعت تلك الفترة أن تجمع أسس الحضارة المتقدمة من الجوانب كلها. لذلك طالب بالعودة إلى منابع الإسلام الأولى، وكان مع الاستفادة من علوم الغرب الحديث، من غير التواني عن معاداة الاستعمار. ووضع ذلك كله في إطار الرابطة العربية، باعتبار أن العرب هم أصحاب الدعوة الإسلامية، وخير حافظ لها، وما اللغة التي نزل بها القرآن الكريم إلا دليل واضح على ذلك.

كان الكواكبي، إذن، يمثّل مختلف التيارات الفكرية القائمة في أواخر القرن التاسع عشر من العالم العربي. من هنا يظهر تفاعله مع أهل عصره، الذين شنّوا حملة شعواء على الاستعمار والاستبداد، داعين إلى الترشّي والحرية. هذا فضلاً عمّا عاناه هو شخصياً من سطوة الاستبداد الذي جعل منه إنساناً متأزماً يبحث عن خلاص لنفسه ولأمثاله من المتأذّين من الوضع القائم آنئذٍ.

أُسُس التخلّف : الاستبداد

حاول أن يبحث الكواكبي في أم القرى أسباب الفتور الذي أصاب الأمة الإسلامية، فرأى أسباباً كثيرة أدّت إليه، منها: عقيدة الجبر والزهد، التي تتنافى وجوهر الإسلام الذي يدعو إلى تحرير الإنسان، والصوفية التي تمّ اللجوء إليها بعد أن حدث التشدّد في الدين، وانعدام التنظيمات، وفقدان الاجتماعات والمفاوضات، في حين أن الإسلام أتاح للمسلمين فرصة الالتقاء والتشاور (وطريقة الكواكبي في هذا الكتاب خير دليل عملي على طريق إجراء الاجتماعات والتفاوض والحوار)، ومنها: الإغراق في الشهوات الحسية وكثرة النسل بسبب الجهل وضيق الأفق⁽¹⁾.

لكن الكواكبي، مع ذلك، حاول أن يُرجع الشرور الاجتماعية كلها إلى عامل يؤدّي إلى تعطيل النظام السياسي المنوط به كل شيء في النهاية، فاكتشف الاستبداد. ولم يكن من السهل ردّ الفتور الحاصل إلى علّة واحدة، دينية أو أخلاقية أو سياسية، كما لاحظ ذلك فهمي جدعان⁽²⁾.

إن الفكر السياسي العربي، في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، كان متراوحاً، في تصوره حلّ مسألة التخلّف، بين الدعوة إلى الجامعة الإسلامية، وبين رفض الاستبداد السياسي. في حين رأى بعضهم أنّ الأزمة برمّتها هي أزمة أخلاق. وقد ردّ الكواكبي أسباب الانحطاط، التي ليست، بحسب تصوره، سوى أعراض المرض ونتائج له، وليست عللاً، ردّ أصولها إلى السياسة والدين والأخلاق، فاستطاع بذلك أن يجمع الاتجاهات السائدة. إلّا أنّه، في نهاية الأمر، رأى أنّ الأسباب السياسية هي الأكثر حسماً. من هنا انطلق ليعالج آفة السياسة (الاستبداد) (باعتباره علّة العلل التي تسبّب الانحطاط)⁽³⁾. إنه الداء الأصلي، وجراثيمه هي التهاون الحاصل في الدّين والعلم والتربية والأخلاق... وأعراضه هي الحال الحاضرة الملاحظة من فساد مستحكم.

بما أن العلّة تكمن في الاستبداد، لذا فإن النظام السياسي هو أهمّ المسائل التي تشغل فكر الكواكبي. وهو إذ اكتشف سبب الفتور الأساسي في أم القرى، في أثناء محاولته العثور على سبب التخلّف والخلل الطارئ، راح يفسّره ويشرحه في طبائع الاستبداد. ولقد أراد أن نعرف عدونا أولاً، لنتمكن من التغلّب عليه. فبعد أن صوّر حال الشعوب الإسلامية - وبخاصة العربية - في أم القرى، وفنّد وجهات النظر في ما وصلت إليه من انحطاط، نجده يعيد في طبائع الاستبداد تصوير عصره، محاولاً

(1) عبد الرحمن الكواكبي: أم القرى، ط2، دار الرائد العربي، بيروت، 1982 = ط 1959، ص 26 - 33 و ص 73.

(2) فهمي جدعان: أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم الحديث، ط1، بيروت، 1979، ص 288 - 290.

(3) Mahmoud Samra, Christian Missions and Western ideas in syriah Muslim Writers (1860 - 1918), University of London, 1958, P.147.

التدليل على مافيه من كبت حريات، وتفرد بالرأي، ليؤكد حقيقة ما وصل إليه من أن الآفة الاستبداد.

استهل الكواكبي طبائع الاستبداد بتصدير يدرك أبعاد خطورة الموضوع الذي يتناوله: «أقول وأنا مسلم عربي مضطر للاكتتام شأن الضعيف الصاعد بالأمر، المعلن رأيه تحت سماء الشرق»⁽⁴⁾. فهو يعرف ما يرتكبه من آثام في نظر المستبد، لأن كلمة (أقول) تمثل جريمة تحدّ، و (مسلم) و (عربي) جريمتي انتماء، ومع علمه بأن مايتناوله ممنوع فإنه يندفع إلى مناقشة الذين يخفون أسباب التخلّف والعبودية تحت أستار مختلفة، ليعلن في وجوههم من غير وجل: إنه الاستبداد.

إن الكواكبي فرّق بين العلة - السبب، وبين الداء (= الاستبداد)، فالأسباب التي وردت على ألسن ممثلي الأقطار الإسلامية في أم القرى هي أعراض المرض ونتائج له، وليست هي الداء نفسه. إنما الداء هو سياسة استبدادية تنتج عن آلية معينة هي: إن التهاون في الدين، والجهل، والكسل، وفساد الأخلاق... كلها ممهّدت تؤدي إلى الاستبداد الذي يعمّق ويعزز، بدوره، الجهل والتأخر والتحريف والفساد... وليبان خطورة هذا الداء يفرد الكواكبي طبائع الاستبداد.

أشكال الاستبداد: تعددية الشكل ووحدة المضمون

لقد عدّ الكواكبي الاستبداد المسألة الأساسية التي علينا حلّها لإدراك فعل الاستبداد السياسي، ومعرفة شخصية فاعله، وأحوال من يقع تحت سطوته.

إلا أن هذا التركيز على الاستبداد السياسي لم يمنع الكواكبي من التطرّق إلى بحث ما اعتبره أشكال الاستبداد الأخرى من ديني ومالي وعشائري...، وإن يكن بمسحة ضبابية لعدم وضوح ذلك في ذهنه، بسبب طغيان الطابع السياسي على تفكيره، بحيث إنه تناول الاستبدادات الأخرى بما لها من شديد ارتباط بالمستبد السياسي، بحيث يصعب فصل كلّ منها عنه. لذا فقد بقي تفكيره منحصراً - إلى حدّ ما - بما للاستبداد السياسي من تأثير على الميادين الأخرى. لأنه رأى أن الاستبداد يبدو أكثر وضوحاً وتجلياً في شخص السلطوي السياسي.

ربّما كان ذلك مبرراً من الناحية التاريخية، إذ إن الاستبداد السياسي، والاستعماري تحديداً، هو الذي كان طاغياً في تلك الفترة التي عايشها الكواكبي. إن الكواكبي، وإن ألمّ بمعظم أشكال الاستبداد، فقد قصّر في تفصيلها، وهذا مشروع تاريخياً وواقعياً. لأن الوعي بهذا المكتشف الجديد (= الاستبداد) كان وعياً سطحيّاً، ولم يكن بإمكان أحد الإلمام بجوانبه كلّها. لم يكن الاستبداد ليبدو واضحاً - آنذاك -

(4) عبد الرحمن الكواكبي: طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، ط2، دار القرآن الكريم، بيروت، 1973، ص 13.

إلا في شكل حكومة متسلطة. فلم يكن وارداً التنبؤ بأن مالك الثروة يستطيع التلاعب بالقيم الاجتماعية جميعها، بما في ذلك النظام السياسي، ولم تكن وسائل الإعلام تستطيع أن تحول الرأي العام، كما تستطيع أن تفعل الآن، وبمناى عن سلطة الحكومة المباشرة، بما لديها من تقنيات هائلة وإغراءات متنوعة. إلا أننا، بالمقابل، لا نستطيع أن ننكر وجود إشارات غامضة عند الكواكبي لمثل هذه التأثيرات.

إذاً لم يكن الاستلاب الثقافي، أو الاستغلال الاقتصادي، واردين باعتبارهما أداتين للهيمنة على مقدرات المجتمع بشكل كبير وحاسم. لذلك بقي الشكل الطافح إلى السطح، عند الكواكبي، هو الاستبداد السياسي. لكنه لم يغفل عن ملاحظة أن الاستبدادات كلها تتعاون، فإن كان السياسي هو الأهم، فلا غنى له عن الفكري والاقتصادي.

إن الاستبداد هو بحث الكواكبي الأساسي، وتبدو السياسة كأنها بديلته الشرعية. فهو يرى أن السياسة إدارة، وهذا يتوافق مع مقولة أن السياسة هي الفلسفة العملية، بحسب تصنيف الفلاسفة الإغريق ومن تأثر بهم من المشائين العرب. وكما لاحظ جورج كتورة، فإن الكواكبي «يعرف السياسة لا لكي يبحث فيها، وإنما لبحث في ما ليست هي. فهو يريد إبراز مضادات السياسة، أو ما لا يوصل إليها، كما فعل الفارابي في مدينته الفاضلة. والهدف الأخير هو تسليط الضوء على النموذج الأفضل من خلال إظهار ما يحجب هذا الضوء أو يسيء إليه»⁽⁵⁾. من هنا انطلق الكواكبي يبحث في ماهية الاستبداد، من أين ينشأ، وما هي تأثيراته؟... ونتج لديه أن الاستبداد في حقيقته ما هو إلا سياسي يستند إلى إيديولوجيا فكرية إلى جانب الجيش والمال، حيث تجتمع عناصر الاستبداد الأساسية: الفكر والثروة والسلاح. وهذا صحيح إلى حد كبير، إذ إنه على الرغم من أن الحكومة ليست هي القوة الوحيدة التي يمكنها أن تمارس استبداداً على الآخرين، بل هناك كثير من المؤسسات التي يمكنها فعل ذلك، إلا أن الحكومة هي صاحبة الكلمة الأولى التي تتيح المجال لاستبداد المؤسسات الأخرى، لأنها هي التي، في النهاية، تسيطر على المؤسسات جميعها.

من هنا تأتي مشروعية عدم توسع الكواكبي في شرحه أوجه أو أشكال الاستبداد الأخرى ذلك الذي يكون اقتصادياً وقد سميناه (الاستغلال)، والذي يكون فكرياً - دينياً - إعلامياً وميزناه بكلمة (الاستلاب)، لنبقى كلمة (الاستبداد) دالة فقط على أسلوب سياسي في ممارسة الحكم، وشكل من أشكال السلطة السياسية، لا يلبث أن يفرض أسلوبه على علاقات المجتمع.

المراقبة مقياساً لنفاذ القانون

في شرحه معنى الحكومة المستبدة نلاحظ تبني الكواكبي معنى السلطة والحكم في

(5) جورج كتورة: طبائع الكواكبي في طبائع الاستبداد، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1987، ص 29.

الإسلام، من ناحية، واهتمامه بالخط السلفي، من ناحية ثانية، وتأثره بأفكار الغرب، خصوصاً عن طريق الطهطاوي والتونسي، من ناحية ثالثة. إنه يرضى بأن تسير الحكومة على نهج أحد تلك الخطوط الثلاثة، فتتبع إما شريعة، أو عرفاً وتقليداً، أو تسير بناء على قانون حديث متفق عليه. وفي ذلك كله يجب ألا تغيب عن الازدهان إرادة الأمة. أما الحكومة التي لا تتقيد بواحد من تلك الخطوط فإنها حكومة استبدادية. ولا يخرج عن هذا الإطار، الحكم الذي يدعي أنه يفشي العدالة، أو أنه يسلك الطريق الوحيد الممكن لتطوير الدولة في ظل ظروف جهل المواطنين الذين لا يعرفون أين يكمن صالحهم. وهذا يتفق مع أكثر المفكرين إن الاستبداد لا يمكنه أن يحقق شيئاً لأنه، منذ البداية، يضرب فكرة المساواة مختزلاً حرمة الحريات حين يمنح الحق لنفسه، ولنفسه فقط، أن يكون وصياً على الآخرين.

ولأنّ الحاكم، مهما بدا ذا نوايا طيبة، سرعان ما يستبدّ بعد أن تفسده السلطة ويغريه كرسيّ الحكم. لذا لا بدّ أن يكون الشعب دائم التيقظ والحذر، ليمنع أن تتعدّى الحكومة حدود الوظائف الأساسية التي وضعت لأجلها متملّصة من كل مسؤولية وكل مراقبة. والكواكبي يبيّن أن للحكومة المستبدة أشكالاً كثيرة تتلبّس بها، وهو يرفضها بأشكالها كلها، وإن كان يرى أنّ الشكل الأسوأ، هو استبداد فرد واحد يمسك بيده الحكومة كلّها ويفرض مشيئته على الجميع.

فلا بدّ إذاً من قانون تسير عليه الحكومة، ولا بدّ من أن يراقب الشعب تنفيذ القوانين. إن مراقبة تنفيذها مقياس لمعرفة نوع الحكومة ودرجة استبدادها. فكلّما كان الحكم متملّصاً ازداد شدّة في استبداده. وعلى درجة مراقبة تنفيذ القوانين من قبل الشعب تخف سطوة الاستبداد.

إذاً فإنّ الاستبداد في أوضح صوره هو استبداد سياسي، حيث تدور المعارك بين الحاكمين والمحكومين. بين مواطنين يملكون زمام السلطة وأجهزة الإكراه الاجتماعي، وبين مواطنين يخضعون لتلك السلطة ويتحركون كدمى متأثرين بوخز أجهزتها بدون أن يكون في إمكانهم مقاومتها. يقول مورييس دوفرجه: «في الأنظمة (الواحدية) أو الأوتوقراطية، الكفاح السياسي لا وجود له رسمياً، اللهمّ إلا في صورة صراعات بين أفراد للحظوة بنعم (السلطان)، أما (السلطان) نفسه فلا يمكن أن يجحد، كما لا يمكن أن يجحد النظام بجملته. ثم إن سلطته في منجى من تأثير المواطنين»⁽⁶⁾ فالمستبد يؤخّذ المجتمع في شخصه بحيث يبدو قراره شعبياً. إنه يملك المجتمع وبالتالي يملك قراراته أيضاً، كان لويس الرابع عشر يقول: «الدولة هي أنا». وهكذا تعتقد الحكومة المستبدة بأن وجودها ضروري ولا بديل عنه، إنها «تستخلص بصورة اعتباطية، ضرورة سلطتها

(6) مورييس دوفرجه: مدخل إلى علم السياسة، ترجمة سامي درويي وجمال اتاسي، دار دمشق، دمشق، سلسلة: في الفكر السياسي (3)، المقدمة، 1964، ص 32.

الخاصة من الضرورة لسلطة سياسية: فكلّ معارض هو فوضوي يريد إحداث الخراب. وفضلاً عن ذلك، فهي تعتبر نفسها المؤتمنة الوحيدة والمختصة على إرادة البلد ومصيره: وكل معارض هو خائن مأجور للأجنبي. ويجب أن يظفر برنامجها السياسي بتأييد الجميع المطلق»⁽⁷⁾ فالسلطة دائماً على حق ولا يمكن لأحد أن يعارضها ويبقى، مع ذلك، وطنياً. والكواكبي حين يريد تحديد علاقة الفرد بالسلطة، وحين يرى أنّ الاستبداد تشكيل خارج القانون، فإنه يدخل باب الفلسفة السياسية - العملية التي هي حوار بين الحريات، والتي تقف في مواجهة الإيديولوجية المفروضة من فوق، الإيديولوجية المتميزة بالحقيقة الواحدة التي تطرحها عقيدة المستبد، محاولة إيجاد وحدة اصطناعية في المجتمع، مناقضة الفلسفة السياسية التي لا تعترف إلا بالتفاهم على التنوع. لا بدّ إذاً من وجود قانون تسيير عليه الحكومة. إنّ تجاهل القانون هو طريق الاستبدادية التي تبقى خارج القانون، متعالية عليه، لأنها إذا تحوّلت إلى قانونية كُفّت عن كونها استبدادية (مع التشديد على ألا تكون هي التي وضعت ونصّبت نفسها حارسة له). والحكومة الاستبدادية تعتمد على السيطرة والعنف كبديل عن القانون كما أنها تعتمد على تخليّ المحكومين (أو وضعهم في حالة تخليّ إجباريّ مصطنع) عن مسؤولياتهم في الحفاظ على حرياتهم وحقوقهم. فالحكومة الاستبدادية مطلقة من قيود القانون، أو غير مراقبة في تنفيذها إياه، وكل حكم غير مسؤول تجاه الأكثرية هو حكم استبدادي.

ليس بالقانون وحده

إن الحكم الاستبدادي لا يعتمد في حكمه على قاعدة دستورية، سواء في الوصول إلى الحكم، أو في تداوله، وهو لا يقرّ إلا بما يشرّعه هو (وغالباً ما يخرج عمّا شرّعه هو ذاته عندما يجد أنّ ما سنّه لم يعد يتناسب ووضع الراهن). ويرى أنّ وجوده بذاته هو القاعدة الدستورية الشرعية (فغالباً ما يغتصب السلطة). ويرى في هواه ومشيبته المسوّغ الوحيد لسلطته.

من هنا تأتي الرؤية الواضحة عند الكواكبي حين يوجب وجود قانون تسيير عليه الحكومة، ويشرف عليه الشعب. وهذا يتلاقى مع ما قاله أرسطو قديماً «ليس هناك من نظام «Order» يمكن تصوّره خارج القانون»⁽⁸⁾. وقد فضّل سقراط Socrates، في القرن الرابع قبل الميلاد، الموت على أن ينتهك حرمة القانون بهروبه من السجن.

ولكن من الذي يحرس القانون ؟ إن الكواكبي أجاب أن الشعب هو حامي القانون،

(7) إدمون بلان: «هل من الممكن السيطرة على العنف؟» في المجتمع والعنف، ترجمة إلياس زحلاوي، مراجعة أنطون مقدسي، وزارة الثقافة، دمشق، 1975، ص 173/174.

(8) ينظر: أرسطو، السياسة، III، 1، 2، 3. عن: يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، ص 201 - 209.

مؤكداً بذلك قول هرقليطس(*) أن: «على الشعب أن يقاتل من أجل القانون كما يقاتل من أجل أسوار المدينة» فلا بد من القانون، ومن الدفاع عنه لتحقيق سيادته. وهذه الهالة التي توج بها القانون نجدها أيضاً عند أفلاطون Plato في الدولة الأرستقراطية التي كان يحلم بها.

إلا أن الالتكاء الكلي على القانون سرعان ما يؤدي إلى الانهيار. إننا حين ننظر في قوانين أفلاطون حول مدينته نرى هيمنة سلسلة كبيرة من الموظفين، يشرفون على وجود المواطنين، ويوجه (المجلس الليلي)، الكلي القدرة، الحياة المعنوية والمادية في المدينة، حيث التربية صارمة، والتنظيم دقيق في شؤون الحياة اليومية، والتشريع صارم بخصوص السفر ومعاملات الزواج وتحرك العبيد، ذلك كله يخنق أي ميل ممكن إلى الاستقلال لدى الناس، مما يخلق ما يمكن وصفه باستبدادية القانون الذي تشرف عليه دولة أرستقراطية. وتبعاً لتصنيفات أفلاطون السيكولوجية سيكون هدف أنظمة الطغيان أن تسود بفضل سلطة فرد واحد (فيلسوف) بدون أن تمس مسأ خطيراً الثقة بالقانون، مما يتيح إمكانية ظهور الاستبداد في حدود القانون، مبدئياً، ثم فوق القانون بعد ذلك. وهذا ما تم حدوثه بالفعل في المملكة الهيلينية «لقد سجلت اللغة الرسمية انتقال السلطة الذي تم من القانون، السيد الوحيد المعترف به في المدينة الهيلينية الكلاسيكية التقليدية، إلى الملك الهلينيستي: فالملك (يلتهم) نوعاً ما سلفه ويصبح (قانوناً مجسداً) لا قاعدة له إلا هواه، وتنفذ أوامره هيئة مترتبة كبيرة من الضباط والموظفين خاضعة تماماً لسلطته»⁽⁹⁾. وهكذا ننع في ما لا نحبه حين نرفض استبدادية الفوضى، بالاستناد إلى القانون وحده، فنجد أنفسنا ننشئ استبداداً قانونياً من خلال تمجيدنا الكبير للسلطة القانونية التي قد يجسدها رجل واحد، أو هيئة واحدة.

وحتى لا يحدث ذلك، يطالب الكواكبي بمراقبة تنفيذ القانون من قبل الشعب الذي يجب أن يكون في وسعه عقاب من يخرج على حدوده كائناً من كان. وفضلاً عن ذلك فإن الكواكبي يؤكد أهمية أن ترفد الأخلاق القانون. وهذه الأخلاق التي يجب أن ترافق القانون يدعوها «الضمير الحي». وهذه نقطة تُسجل له، لأنه من الملاحظ أنه كلما تطورت القوانين وأساليب ومؤسسات مكافحة الجرائم، لم تنته الجريمة، بل يزداد تفنن المجرمين في الإفلات من القانون، وفي تطوير أساليبهم. وهذا ما يفعله الحكم الاستبدادي حتى في إطار القانون. فلا بد من الوازع الشخصي - الأخلاقي، الاجتماعي - الجماعي. وما يجري الآن من استبداد باسم القانون لا يخفى على أحد.

(*) Herac Leitus (9576 - 9480): فيلسوف يوناني، قال إن العالم واحد ومتعدد وإن مادته الأولى هي النار. (جماعة،

موجز تاريخ الفلسفة، ج1، ص 70 - 71). أيضاً: برترند رسل: حكمة الغرب، ج1، ص 45 - 47.

(9) جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية، ترجمة ناجي الدراوشة، مراجعة علي الخشن، ط1، ج1، وزارة الثقافة،

دمشق، 1984، ص 89.

ضد الاستبداد في كل زمان ومكان

حتى يقرّب الكواكبي ما يتحدث عنه نراه يضرب مثلاً على الحكومة الاستبدادية بما كان يجري في البلاد زمن الحكم العثماني. يصف الكواكبي حال الدولة في عصره وصفاً قريباً مما دعاه ابن خلدون^(*) بالجيلين: الثاني والرابع من أعمار الدولة. ففي الطور الثاني من الدولة الخلدونية ينشئ الحاكم «طور الاستبداد على قومه والانفراد دونهم بالملك... ويكون صاحب الدولة في هذا الطور معنياً باصطناع الرجال واتخاذ الموالي والصنائع، لجذب أنوف أهل عصبية»⁽¹⁰⁾ وينتقل الكواكبي مباشرة متجاوزاً الطور الثالث: طور الفراغ والدعة، كما تجاوز الطور الأول: طور مشاركة الملك قومه، يتجاوزهما لينقلنا إلى الطور الرابع: طور الخنوع والمسالمة، إذ تستسلم الرعية لسوط المستبد. حيث يمسي الناس وقد أئسوا المهانة والخضوع، مبتعدين عن الأخلاق الحميدة، متساهلين في طلبها، ثم يقلد المغلوب الغالب، والجهول المتعالم.

إن الكواكبي حين يصور ذلك ينقد الاستبداد العثماني أولاً، ثم الاستبداد في كل مكان⁽¹¹⁾. فهو ينطلق من واقع فعلي، وليس من الخيال. ونلمح لديه جذور الحديث على الاستبداد منذ أن كان يحزر (الشهباء). إذ إن ما يورده فيها من آراء نراه مقترناً بالأحداث في السلطنة العثمانية، وخصوصاً ما يجري في ولاية حلب. وإذا تصفحنا العدد العاشر منها نراه مليئاً بالتذمر من السياسة العثمانية الاستبدادية، ونرى سطره تضجّ بالانتقادات اللاذعة بحق الحكّام في السلطنة، ونذكر إذ ذاك سبب تعطيل الصحيفة للمرة الثالثة.

ونحن إذ نجده يحارب الحكومة العثمانية (صراحة) في أم القرى، ويدعو إلى الثورة عليها (وقد كانت فيه ثورته إصلاحية إن صحّ التعبير)، ويفعل ذلك (مواراة) في طبائع الاستبداد، فإنّ ذلك لا يشكّل تراجعاً في فكره، وإنما يدل على أن همّه لم يعد محصوراً في حكومة كائنة في زمن معين. إنه يحارب الاستبداد في كل زمان ومكان، مدركاً أنّ السطوة العثمانية لا بدّ زائلة، والمهم هو معرفة ممارساتها وإدراك أبعاد أطاريحها ليتمكن الإنسان من تجنب تكرار حدوث ما حدث. ومن تدقيقنا في تصويره للسياسة العثمانية يبدو أنّه من الصواب القول بأن كتاب طبائع الاستبداد كان موجّهاً ضد السلطان عبد الحميد أولاً، ثم ضد جميع المستبدين بعد ذلك. وما قوله «وأنا لا أقصد في مباحثي ظالماً بعينه ولا حكومة أو أمة مخصّصة»⁽¹²⁾ إلّا ليلفت الانتباه إلى

(*) مما يجدر ذكره أن لمكيافلي (1469 - 1527 م. = 784 - 934 هـ) بحثاً مشابهاً لبحث ابن خلدون (733 - 809 هـ = 1332 - 1406 م.) في نشأة الدولة، كما أن كليهما يبرران الوسيلة.

(10) كمال اليازجي وAnton G. P. غطاس كرم: أعلام الفلسفة العربية، ط3، دار المكشوف، بيروت، 1968، ص 835.

(11) ويرى محمود السمره أن الكواكبي «كان أول عربي - مسلم يتصدى للاستبداد (بالتحليل والدراسة الجادة)». ينظر: Mahmoud Samra: Christian Missions..., op. cit., p. 148.

(12) طبائع الاستبداد ومضار الاستبداد، مرجع سابق، ص 15.

مقصده بأن الحديث عن (الكل) لا بد أن يشمل (الأجزاء) المنضوية تحته بما في ذلك الاستبداد الحميدي. ومما يؤكد ذلك، هجرته إلى مصر التي كانت فراراً من وجه السلطان العثماني المستبد (عبد الحميد) الذي تولى عام 1293 هـ = 1876 م. / منصب السلطنة. إن سفره هذا إلى مصر هو الترجمة العملية التي حققت قوله في أن محاربة المستبد تبدأ في الهجرة من أرضه. والملاحظة التي ساقها حفيده عبد الرحمن الكواكبي في تقديمه طبائع الاستبداد بقوله: «كان المؤلف قد خطَّ هذا الكتاب في عهد حاكم ظالم مستبد، فكانت ثورته منصباً على كامل أجهزة الدولة العثمانية وأنظمتها مثلما كانت منصرفة إلى الاستعمار الغربي تفضح نواياه وأفاعيله»⁽¹³⁾، هذه الملاحظة تعزّز ما أشرنا إليه آنفاً من أن الكواكبي يحارب الاستبداد أينما وُجد، بما في ذلك الاستبداد العثماني في العالم العربي.

سيكولوجيا القاهر

إنّ تصوير الكواكبي المستبد لتصوير عميق يدلّ على فهم النفس الإنسانية. فالمستبد مريض يحاول تعويض نقصه عن طريق تحطيم التماثيل الجميلة. وهذا التصوير الذي يورده الكواكبي، يستدعي أن تخرج من دُرج الذاكرة نظرية أدلر^(*) حول التعويض و(إرادة القوة) إذ يلجأ مَنْ يشعر بضعفه إلى (التعويض عن الشعور بالنقص) بالمغالاة في بعض الأمور، وإن لم يتمكن من التعويض، ولن يفعل، فإنّ صاحبه يصاب (بالعصاب) ويحاول أن يتميز من الآخرين، عن طريق الانتقام منهم، ما دام عاجزاً عن أن يكون طبيعياً مثلهم. يرى أدلر Adler أنّ الاستبداد قد يرجع إلى شعور ذاتي بخيبة الأمل والإحباط، وهكذا «يحاول الضعفاء والأغبياء والفاشلون التخلص من شعورهم بالنقص عن طريق إذلال الآخرين وإخضاعهم»⁽¹⁴⁾. فالرغبة في السيطرة، والميل إلى التسلّط، ثمرة ضعف نفسي وبلبلّة داخلية. يقول إريك فروم Erik Fromm: «ليس التطلع إلى السلطة ابن القوة بل الولد الهجين للعجز»⁽¹⁵⁾. إن عجز الفرد عن التحكم في أفعاله، وعن فرض احترامه على الآخرين، يلجئه إلى إخفاء عجزه وراء موقف مناقض لحقيقته⁽¹⁶⁾. ويحاول تغطية عجزه فيقع فريسة شتى الأمراض النفسية. وهذا ما حاول

(13) طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، مرجع سابق، المقدمة، ص 5.

(*) ألفريد أدلر (1870 - 1937م) طبيب نمساوي وعالم نفس. وهو مؤسس مدرسة علم النفس الفردي، من مؤلفاته: في قصور الأعضاء... (مجموعة، المعجم الفلسفي المختصر، ص 452).

(14) القول لأدلر أورده: مورييس دوفرجييه، علم لاجتماع السياسي، عن: عصمت سيف الدولة: الاستبداد الديمقراطي، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1981، ص 30.

(15) عن: أوليفر دوهاميل: تاريخ الأفكار السياسية، ط1، ترجمة خليل أحمد خليل، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1984.

(16) مورييس دوفرجييه، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص 43.

الكواكبي قوله من خلال تحليله شخصية المستبد وتصوير خوفه من رعيته⁽¹⁷⁾.

يرى فرايري، بحق، «أن نزعة القاهرين في امتلاك كل شيء حتى الإنسان هي ضرب من السادية»⁽¹⁸⁾ وهذا ما حاول الكواكبي قوله من خلال وصفه شقاء المستبد واضطراب تفكيره نتيجة فقدانه نصائح العلماء المخلصين «فالاستبداد يقيم حاجزاً عقلياً ونفسياً بين المستبد وبين رعاياه مما يجعل المستبد يعيش في عزلة تامة، فتجتمع له من الجهل والتعظيم والعزلة كل أسباب المرض الذي يسمونه «جنون العظمة» الذي تصدر عن صاحبه أغرب التصرفات وأكثرها حمقاً»⁽¹⁹⁾ وهذا ما يسميه البير ميمي: «العقدة النيرونية» «Nairon Complex» للمغتصب، الذي لا ينتصر فيه سوى الوجه الذي يُدينه. ويشعر بالحاجة إلى غسل يديه من انتصاره، ومن هنا، يبذل جهداً كبيراً في تزيين (بل تزييف) التاريخ، وإعادة كتابة النصوص، وإطفاء مخزون الذاكرة، إنه يجهد نفسه لكي يحول الاعتصاب إلى عمل مشروع⁽²⁰⁾.

إن هذا الركض اللاهث، خلف النفس المتوارية أبداً، يحطم بقايا إنسانية المستبد، ويجعل منه ظلاً يفتقر إلى الإشباع، ويبحث طويلاً عن الشرعية المفقودة «فإذا لم يكن المستبد سعيداً، فذلك ليس لأنه غير محبوب، ولكن لأنه غير معترف به»⁽²¹⁾. فالمشكلة ليست جزئية، ولا هي مجرد الحصول على درجات متدنية في بعض المواد المقررة على الحاكم. إنها، بإيجاز شديد، وضع الأمور في غير مواضعها، مما يجعل أي بحث فيها غير ذي جدوى ما لم تتم العودة إلى دراسة الجذور.

والكواكبي، من خلال دراسته شخصية المستبد، أكد أن الاستبداد مرض، وأن المستبد إنسان مريض. وسلط الضوء على العلاج الشافي من هذا المرض، من خلال بحثه ظروف الاستبداد وتقلبات المستبد. إن الذي يُخرج المريض من أزمتة ليس هو المصاب نفسه، وإنما الشفاء يأتي عن طريق الجماهير المدركة حدود الداء، والعارفة بأعراضه، والشاعرة بثقل وطاته وفساد تصرفاته.

إن الاستبداد لا يلحق بالأذى بالمقهورين فحسب، بل يمتد بالأذى إلى القاهرين أيضاً... إنه يُشئى المستبدين والمستبد بهم معاً، لأنه يشل قدرتهم على أن يمارسوا وجودهم البشري كأدبيين. إن الكواكبي قال ذلك كله، ولو تسنى له الاستمرار في بحث شخصية المستبد لأمكنه القول بما نتج عن استقصاء أجراء أدورنو Adorno في أميركا

(17) طبائع الاستبداد...، مرجع سابق، ص 48.

(18) باولو فرايري: تعليم المقهورين، ط1، ترجمة يوسف نور عوض، دار القلم، بيروت، 1980.

(19) عصمت سيف الدولة: الاستبداد الديمقراطي، مرجع سابق، ص 27.

(20) البيرممي: صورة المستعير والمستعمر، ط1، ترجمة جبروم شاهين، تقديم سارتر، دار الحقيقة، 1980، ص 79 - 80.

(21) أوليفر دوهاميل: تاريخ الأفكار السياسية، مرجع سابق، ص 570.

سنة / 1950 م. / عن الشخصية الاستبدادية⁽²²⁾. إذ إن المستبد مستبد به في الوقت نفسه الذي يستبد فيه.

الاستبداد ليس رجلاً يحكم: (دولة الاستبداد)

السياسة عند الكواكبي ليست رجلاً يحكم، وليست مجرد حكم، بل هي إدارة مشتركة لشؤون الحياة. لذلك فإن نقيضها (= الاستبداد) ليس رجلاً يحكم بطريقة استبدادية، وإنما هو مجتمع (أفراد ومجموعات) جهلة وكسالى متواكلين، يتركون واجباتهم مما يغري الحكومة بالاستبداد.

ولا مندوحة لنا، هنا، عن الإشارة إلى فهم جورج كتورة الخاص حول ما طرحه الكواكبي من أفكار. يقول كتورة: «فالحكومة عنده شخص الحاكم. سواء كان خليفة أو كان مستبداً» «وتظل الإشكالية القائمة شديدة التلخيص. كيف يمكن التخلص من المستبد»⁽²³⁾.

نلاحظ كيف يرد الكواكبي مثل هذا التصور بقوله: «إنَّ المستبد فرد عاجز، لاحول له ولا قوة إلا بالمتجدين»⁽²⁴⁾ وما أكثرهم في زمن الفساد. إنَّ واحداً لا يمكنه أن يفعل شيئاً. إذاً هم الناس، هو المجتمع الذي يخلق مثل هذه الظروف الاستبدادية. كل منهم يقاتل الآخر بحثاً عن الاستئثار بفكرة أو ثروة أو قوة، وعندما يتحوّل الأمر إلى غابة، فسرعان ما تسيطر جماعة على الموقف، تحرس نفسها، وتستبد. ويبقى الآخرون على الهامش.

فالمجتمع الاستبدادي، عموماً، تسيطر عليه شبكة معقدة من الأسرى والأسرى، يصف لابويسيه مجتمع الطغيان قائلاً: «إن نبأض الهيمنة يعود إلى رغبة كل واحد في التماهي مع الطاغية بجعل نفسه سيّداً لآخر»⁽²⁵⁾. إن هذا القول يفسر لنا ما ترجمه الكواكبي عن حالات العنف المنتشرة في المجتمع التسلطي: «ومن غريب الأحوال أن الأسراء يبغضون المستبد، ولا يقوون على استعمالهم معه البأس الطبيعي الموجود في الإنسان الطبيعي إذا غضب، فيصرفون بأسهم في جهة أخرى ظلماً: فيعادون من بينهم فئة مستضعفة، أو الغرباء، أو يظلمون نساءهم ونحو ذلك»⁽²⁶⁾ فيكون كل إنسان مظلوماً من جهة، وظالماً من جهة أخرى. بينما المجموعة التي استطاعت الوصول إلى قمة الهرم، تستلم السلطة السياسية، وتباشرها، كما وصلت إليها، بطريقة استبدادية. ويبرز من بين هذه المجموعة شخص يتسّم عرش القيادة، ويصبح رمزاً للجماعة، فضلاً عن

(22) موريس دوفرجه: مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص 43 - 53. أيضاً: عصمت سيف الدولة: م.س، ص 7 و 29.

(23) جورج كتورة: طبائع الكواكبي في طبائع الاستبداد، مرجع سابق، ص 77.

(24) عبد الرحمن الكواكبي: الأعمال الكاملة، تح محمد عمارة، طبعة 1975، ص 167.

(25) لابويسيه: خطاب حول العبودية الطوعية، أ.د.ه. أوليفر درهاميل: تاريخ الأفكار السياسية، مرجع سابق، ص 606.

(26) طبائع الاستبداد....، مرجع سابق، ص 111.

محاولاته المستمرة كي يصبح رمزاً للمجتمع برّمته.

إنّ هذا التفرد يتعرّز حتى يجعل من المستبدّ رمزاً للجماعة، بحيث لا يمثل تطلعاتها وأمانها فحسب، بل يجسّدها تجسيدا. فيتحدّ به الآخرون متأثرين بالدعاية التي يوجهها إليهم كي يحول شهوراته إلى قيم، ومنفعته إلى مثال يتطلع إليه الجميع. وبما أنّه المثل الأعلى، فهو الذي يملك الكلمة أيضاً، مما يجعل الآخرين يتركون له مهمة التفكير والتخطيط والنقد أيضاً. إنّ صاحب المكانة الرفيعة، فهو وحده الذي يمكنه تمييز الخطأ من الصواب. بينما المستبدون الصغار وتابعوهم من المستبدين الأصغر شأنًا، يرون في المستبد سموًا يعوّض عن نقائصهم⁽²⁷⁾.

وهذا النفوذ الذي يحوزه لا يأتيه عن طريق مؤهلاته الشخصية، وإنما يستمدّه من حاجة الجماعة إلى رمز تتطلع إليه وتتوحدّ فيه. إنه ينتهز هذه الحاجة فيطلق على نفسه الألقاب ويحيط نفسه بالمظاهر، وتصدّقه الجماعة التي كانت محتاجة أصلاً إلى مثل هذه الأكاذيب، تصدّقه وتضيف إليه من الأوصاف الخلابة ما لم يتفق عنها ذهنه. هكذا تُصنع التربة الاجتماعية الصالحة لحكم استبدادي. والمستبد، فضلاً عن الاضطهاد الذي يمارسه ضد الآخرين ليؤكد وجوده؛ يشكّل نوعاً من اضطهاد اجتماعي - جماعي، ينشأ عن توسيعه حدود السلطة بإشراكه أكبر عدد ممكن من أعوان الاستبداد. ويكثر، بذلك، عدد الذين يمارسون الاستبداد باسم الدولة، وباسم حماية قانون صاحب الجلالة، أو صاحب القانون الذي يجسّد السلطة في شخصه.

وهكذا يزداد عدد الأشخاص الذين ينبغي على المواطنين الانصياع لأوامرهم، إلى أن يمتد حتى أصغر موظف في الحكومة، أو داعم لها، فنجد، بدلاً من مستبد واحد تساعده فئة صغيرة، عدداً كبيراً من المستبدين الصغار⁽²⁸⁾. هكذا يتوالد الاستبداد ما لم يوقفه أحد، فالمستبدّ بهم يتحولون إلى مستبدين بمن هم دونهم مرتبة أو قدرة، ونرى تمجّد الأضلاء ثم تمجّد أتباعهم ثم أتباع أتباعهم.

هكذا فهم الكواكبي الاستبداد، إنّ هيمنة شموليّة تشمل الدولة بأسرها، بما فيها من علاقات اجتماعية وهيئات ومؤسسات. ولأنّ الاستبداد نظام شامل، يلاحظ أنّ المهمّ عند الكواكبي هو نفس الاستبداد نفساً جذرياً، لا تغيير مستبد معيّن. لذلك فهو يريد ثورة مخطّطاً لها، لا ثورة مفاجئة تجعل الناس عاجزين عن الإجابة: وماذا بعد؟ إنه يريد ثورة لا «تكتفي بقطع شجرة الاستبداد» بل «تقتلع جذورها»⁽²⁹⁾ حتى لا تقع في مشكلة استبدال مستبد بآخر. ولا يمكن أن تتحقّق مثل هذه الثورة، بحسب الكواكبي، إلا بالتربية والعلم والقيادة الواعية.

(27) لبيار: السلطة السياسية، ص 41 - 42.

(28) دورجيه: مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص 278.

(29) طبائع الاستبداد...، مرجع سابق، ص 111.